المحاضرة السادسة

طرق قياس المشكلة الاجتماعية

رغم الصعوبة التي تكتنف عملية قياس المشكلة الاجتماعية وتحديد حجمها بشكل إحصائي دقيق، إلا أن هناك طريقتين يمكن بواسطتهما قياس المشكلة الاجتماعية، هما : القياس الموضوعي، والقياس الذاتي.

1- القياس الموضوعي:

إن المشكلة الاجتماعية هي بمثابة موقف اجتماعي يشكل تهديدا لاستقرار المجتمع ورفاهية أفراده. ومن أكثر الأساليب وضوحا لقياس خطورة المشكلة الاجتماعية، هو القيام بإحصاء عددي لكل من يتأثر بوطأتها. فعلى سبيل المثال يمكن معرفة عدد مدمني المخدارت، وعدد المجرمين، وعدد المرضى العقليين أو عدد حوادث التمييز العنصري أو الديني أو الجنسي، كما يمكن معرفة عدد الفقراء المعدمين في المجتمع .

غير أن القياس الإحصائي بما يوفره من إحصاءات غالبا ما يكون غير دقيق ومضلل. ومن هذا المنطق يصعب تطبيق القياس الإحصائي (الكمي أو العددي)، في مجال المشكلات الاجتماعية. حتى أنه في حالة توافر بعض الحقائق التي يمكن الحصول عليها نتيجة تطبيق القياس الإحصائي على هذه المشكلات، فإن هذه الحقائق تحتاج إلى تقويم غاية في الدقة. هده بالإضافة إلى أن الكثير من المشكلات الاجتماعية يصعب قياسها قياسا إحصائيا دقيقا، ذلك أن الإجراءات الخاصة "بجمع المعلومات "، تحتاج إلى تنظيم دقيق. فإذا ما أردنا-مثلا- أن نعرف عدد ضحايا الإدمان على تعاطي العقاقير المخدرة، فلا سبيل أمامنا سوى المتاح لدى سجلات الجهات المختصة. أما ما هو دون ذلك فيعتبر جزءا يخضع "للظن أو التخمين ".

ولذا فإن أي جهد يبذل في تقويم خطورة المشكلة الاجتماعية، لا بد أن تشمل التفسيرات الأولية للبيانات الإحصائية على تحديد دقيق للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة. فلو أردنا مثلا معرفة عدد الأحداث المنحرفين، فإننا نواجه بعض الصعوبات، فهنالك ما يعرف بالأحداث المنحرفين بالعادة، وهناك من الأحداث من يرتكب فعلا انحرافيا مرة أو مرتين والذين يعرفون بالمنحرفين بالصدفة، فكلا النوعين من الانحراف لهما دلالة إحصائية، غير أن هذه الدلالة بالنسبة للمشكلة الاجتماعية المتعلقة بانحراف الأحداث ليست على قدر كبير من الأهمية، ونجد ذلك في حالة "سوء استخدام العقاقير "، وهو اصطلاح غامض ويفتقر إلى الدقة فمثلا، يختلف استخدام "المخدارت "، كالهيروين في أهميته عن استخدام العقاقير المسكنة.

ويزداد القياس الموضوعي صعوبة وتعقيدا عند محاولة قياس الاتجاهات أو المواقف الخاصة بجماعة ما اتجاه جماعة أخرى في نطاق المجتمع الواحد، كما هو الحال بالنسبة لموقف الجماعات البيض اتجاه الجماعات السود في المجتمع الأمريكي. ومن أبرز صعوبات هذا القياس عدم وجود "اختبارت اتجاه "، يمكن بواسطتها تحديد ما يفعله الفرد وفق ما يقوله، وبين ما يقوم به بالفعل. قد أظهرت الدارسات التي أجريت في هذا المجال أن عددا كبيرا من الذين أبدوا رغبتهم في التعامل مع المحال التجارية التي يعمل فيها عمال من السود قد أثبتوا عكس ذلك حين قاموا فعلا بالشراء من باعة السود قبل وبعد إجراء الدارسة عليهم وتسجيل إجاباتهم.

وعلى أية حال فإن الإحصاءات التي تم الحصول عليها وفق أساليب فنية مميزة، يمكن أ تكون على درجة من الأهمية. ذلك أن هذه الإحصاءات رغم أنها لا تحدد طبيعة أو خطورة المشكلة إلا أنها تشير إلى احتمال وجودها. فمثلا، إذا أشارت الإحصاءات المتاحة لدى المحاكم عن انحراف الأحداث، إلا أن حوالي نصف مليون من الأحداث سواء أكانوا ذكورا أم إناثا يمثلون أمام المحاكم كل عام، فإن هذا لا يتيح لنا معرفة كافية عن أحوالهم الخاصة، أو الحصول على أية بيانات دقيقة عن الأحداث الذي هم خارج نطاق "الضبط الاجتماعي "ولكن على

الرغم من ذلك يمكننا التأكد من أن هناك مشكلات قائمة تؤثر في عدد كبير من الناس تستدعي استقصاءات دقيقة بصددها.

2- القياس الذاتي: إن القياس لخطورة المشكلة الاجتماعية غالبا ما يقوم على أساس أحكام قيمية أكثر من اعتمادها على الإحصاءات فالإحصاءات المتعلقة بالانتحار أو الانحرافات الجنسية-مثلا- رغم أنها تشمل عددا قليلا نسبيا من الناس، إلا أنها غالبا ما تعتبر مشكلات اجتماعية خطيرة، لأن مجرد وجودها يعتبر تحديا وتهديدا صارخا لأرفع القيم والقواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع.